مرصد البرلمان اليمني
بالتعـــاون مـــع الإتحـــاد الأوروبـــي

اراء اليمنيين تجاه الحقوق السياسية للمرأة

نتائج استطلاع رأي عام

December 22, 2010

Yemen Polling Center
المركز اليمني لقياس الرأي العام

5th Floor, Qatar National Bank Building, Alzubairi st. Sannaa, Yemen.
Tel : + 967 1 505 647
Fax : + 967 1 505 648
P.O.Box : 5782
E-mail : contact@yemenpolling.org
Web : www.yemenpolling.org

Yemen Polling Center
المركز اليمني لقياس الرأي العام

التعبير عن قضايا الحياة واهتمامات الرأي العام

اراء اليمنيين تجاه الحقوق السياسية للمرأة

نتائج استطلاع رأي عام

December 22, 2010

جميع الحقوق محفوظة © للمركز اليمني لقياس الرأي العام

الفهرس

1 خلفية المشروع 7

1.1موقع مرصد البرلمان اليمني (www.ypwatch.org) 7
1.2خمسة استطلاعات للرأي العام 7
1.3تقارير دورية عن أداء البرلمان 7
1.4خمس ورش تدريبية 7

2 الملخص التنفيذي (أبرز النتائج) 9

2.1العينة 9
2.2المعرفة والاهتمام 9
2.3المواقف والاتجاهات 9
2.4عوائق تعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء 10
2.5تعزيز الحقوق السياسية للنساء 10

3 هذا الاستطلاع (الاهداف والمنهجية) 13

3.1الأهداف: 13
3.2المنهجية 13

3.2.1 أولا: اختيار المحافظات 13
3.2.2 ثانيا: اختيار وحدات الادارية والسكانية(PSUs) 14
3.2.3 ثالثا: اختيار المنازل، والمبحوثين 14

3.3مجتمع الدراسة 14

3.3.1 التمثيل حسب النوع: 15
3.3.2 الفئات العمرية 15
3.3.3 المستوى التعليمي 15
3.3.4 الوضع المهني 16

4 النتائج العامة 17

4.1المعرفة والأهتمام: 17

4.1.1 الحقوق السياسية في الوعي العام 17
4.1.2 المعرفة بالحقوق السياسية للنساء في القانون 17
4.1.3 مستوى الحضور 18
4.1.4 منظمات المجتمع المدني 20

4.2المواقف والاتجاهات 21

4.2.1 سلوكيات وممارسات مجربه: 21
4.2.2 الموقف من مشاركة النساء في العمل السياسي والترشح للانتخابات 22
4.2.3 مواقف متعلقة بالمساواة بين الجنسين والوعي الديني 23

4.3آليات تعزيز الحقوق السياسية للنساء 25

4.3.1 عوائق يجب التعامل معها 25
4.3.2 وسائل تعزيز الحقوق السياسية للنساء 26
4.3.3 المسئولون عن تعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء 26

1 خلفية المشروع

"مرصد البرلمان اليمني" أحد مشاريع المركز اليمني لقياس الرأي العام YPC والذي ينفذه على مدى عام ونصف العام بدءا من ديسمبر 2009 بالتعاون مع الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان EIDHR التابعة للإتحاد الأوروبي، ويشمل عدد من الأنشطة الأساسية أبرزها موقع مرصد البرلمان اليمني www.ypwatch.org بالإضافة إلى تنفيذ خمس استطلاعات رأي، وإصدار تقارير دورية عن أداء البرلمان وعقد عدد من ورش العمل التدريبية. وفيما يلي ابرز أنشطة المشروع وأهدافه

1.1 موقع مرصد البرلمان اليمني (www.ypwatch.org)

يهدف الموقع إلى توفير البيانات حول البرلمان اليمني وأنشطته وأعضاءه كما يوفر عددا من البيانات الإحصائية حول أنشطة البرلمان المختلفة، ويوفر الموقع آلية تواصل بين الناخبين وأعضاء البرلمان، كما يشتمل على عدد من الأبواب الخاصة بتوضيح مهام ومسئوليات البرلمان وأعضاءه، وأبواب خاصة بالحقوق السياسية للنساء وحرية التعبير والإعلام والاصلاحات الانتخابية.

1.2 خمسة استطلاعات للرأي العام

يسعى المركز اليمني لقياس الرأي العام من خلال استطلاعات الرأي إلى قياس مستوى معرفة المواطنين بعمل ودور البرلمان عموما بالإضافة إلى مواقف تفصيلية تجاه قضايا حقوق الإنسان مثل حقوق المرأة السياسية، وحرية التعبير وحرية الصحافة. والإصلاحات الانتخابية.

وتهدف الاستطلاعات إلى توفير بيانات علمية حول كل هذه المحاور للمساهمة في تطوير أداء البرلمان والتعريف بمهامه الفعلية وتطوير آليات الاتصال بين البرلمان والمجتمع، والتعريف بحاجات واهتمامات المواطن لدى أعضاء البرلمان أنفسهم. وأيضا توفير بيانات مهمة لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين والمهتمين حول اتجاهات المواطنين وحاجاتهم وأولوياتهم بالنسبة للقضايا السابقة وذلك بهدف دعم ومساندة أنشطتهم في هذا الجانب بناء على نتائج دراسات علمية دقيقة.

1.3 تقارير دورية عن أداء البرلمان

يعمل المركز اليمني لقياس الرأي العام ضمن المشروع على إعداد وإصدار تقارير خاصة عن أداء وعمل البرلمان لكل فترة أربعة أشهر. وقد أصدر التقرير الأول في مايو 2010م. والثاني في سبتمبر 2010، وتهدف هذه التقارير إلى تزويد المواطنين و المعنيين (أعضاء البرلمان، منظمات المجتمع المدني، الصحفيين) بملخص عن أنشطة وعمل البرلمان للفترة التي يغطيها التقرير. وتوفر هذه التقارير آلية للرقابة على أعمال البرلمان وتطلع المواطنين على أعماله.

1.4 خمس ورش تدريبية

تستهدف ورش التدريب قيادات وناشطي منظمات المجتمع المدني و الصحفيين من وسائل الإعلام المختلفة والناشطين في مجال الحقوق الانتخابية، حقوق المرأة السياسية، حرية التعبير، وحرية الصحافة ويشترك فيها برلمانيون. وتهدف الورش التدريبية إلى بناء وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في الضغط على البرلمانيين تجاه القضايا المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان و إلى بناء وتعزيز قدرات الصحفيين في الرقابة على البرلمان وفي اعداد تقارير عن أعماله والاستفادة القصوى من جهود أعضاء البرلمان في معالجة تلك القضايا داخل البرلمان.

2 الملخص التنفيذي (أبرز النتائج)

2.1 العينة

- اجريت المقابلات في 85 قرية وحي موزعة على 12 محافظة يمنية تم اختيارها عشوائيا وتمثيلها حسب عدد السكان فيها.
- اجريت المقابلات من قبل 33 باحثا وباحثة مع 1014 شخص نصفهم من النساء وتم اختيارهم عشوائيا ممن هم في سن 18 سنة فما فوق
- بلغت نسبة الاستجابة في هذه الدراسة 89.5%، وقد أجريت 26% من المقابلات في مناطق حضرية، و61% في مناطق ريفية، و13% مناطق شبه حضرية.

2.2 المعرفة والاهتمام

- عند سؤال المبحوثين عن ماهية الحقوق السياسية بالنسبة لهم، جاء "حق التصويت في الانتخابات" في المقدمة حسب أصوات 41.6% ، يليه حق الترشح في أي انتخابات، ثم حرية التعبير والعمل في مناصب عليا في الدولة.
- قال 58% من الرجال وقرابة 40% من النساء بأن الحقوق السياسية مكفولة بشكل متساو للجنسين في القوانين اليمنية
- أفاد 60.2% من الرجال و78.5% من النساء بأنهم لا يعرفون ما إذا كانت القوانين اليمنية تتوافق مع المعاهدات الدولية بالنسبة للحقوق السياسية للنساء، ويرى أكثر من 21.7% أنها تتوافق،
- 11% أكثرهم من الرجال قالوا إنه لا يوجد تمثيل للنساء في مجلس النواب، وقرابة 23% (15% من الرجال و30% من النساء) اجابوا بأنهم لا يعرفون ما إذا كانت النساء ممثلة في مجلس النواب أم لا.
- يعرف 65.9% بأن النساء ممثلات في مجلس النواب، لكن أكثر من نصفهم (خصوصا النساء) لا يعرفون حجم هذا التمثيل (عدد النائبات في المجلس).
- 13.4% من الرجال و37.3% من النساء لا يعرفون ما إذا كان هناك وزيرة في الحكومة اليمنية أم لا وقال 63.6% من المبحوثين بأن هناك نساء في الحكومة كوزيرات، لكن أكثر من نصفهم لا يعرفون عددهن.
- 72.7% لا يعرفون أي منظمة مجتمع مدني معنية بالحقوق السياسية للنساء مقابل 27.2% قالوا أنهم يعرفون هذه المنظمات قرابة نصفهم لم يتذكروا اسم أيا منها عندما سئلوا عن ذلك، وأدلى البقية بأسماء منظمات ومؤسسات مختلفة وصفات عامه.

2.3 المواقف والاتجاهات

- القضايا والموضوعات السياسية تناقش في منازل أكثر من 46% من المبحوثين بمشاركة النساء، وبدون مشاركة النساء في منازل 10% من المبحوثين، وأفاد 43.4% بأن هذه المواضيع لا تناقش في منازلهم

- قال 80% من الرجال بأنهم سيتركون للنساء في عائلتهم حرية اختيار المرشح الذي سيصوتن له حتى وإن اخترن مرشحا غير الذي يؤيدونه، وقال 17.8% بأنهم لن يقبلوا بذلك، و2.8% ليسوا متأكدين ما إذا كانوا سيتركون لهن حرية الاختيار أم لا..

- 71% من النساء قلن بأنهن يمتلكن القرار النهائي في اختيار المرشح الذي سيصوتن له، و15.5% قلن أن القرار النهائي يتخذه لشخص من العائلة و3.2% يتبعن قرار صديقة أو ما يقوله عاقل الحارة....

- يؤيد أكثر من 42% من الرجال و55% من النساء المشاركة السياسية للنساء والترشح لمناصب سياسية، ويؤيد قيامها ببعض الانشطة السياسية أو الترشح لبعض المناصب السياسية 27.2% من الرجال و18.5% من النساء

- 37% من الرجال سيمنح صوته للمرشح إذا كان امرأة وقال 29.4% بأنهم ليسوا متأكدين من ذلك، مقابل قرابة 33% قالو أنهم لن يمنحوا اصواتهم لمرشح من النساء.

- 33.1% من الرجال و63.3% من النساء لا يعرفون ما إذا كانت حقوق المشاركة السياسية للنساء تتعارض أو تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويرى أنها تتعارض مع الشريعة قرابة 13% من الرجال و2.6% من النساء.

- أيد أكثرية المبحوثين وبنسبة 65.3% مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية، وعارضها 23.7% من الرجال و12.8% من النساء.

2.4 عوائق تعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء

- 47.6% من المبحوثين ذكروا العادات والتقاليد وعدم تقبل الأسرة باعتبارها عوائق امام المشاركة السياسية للنساء

- 24.7% من المبحوثين ذكروا الأمية وضعف التعليم باعتبارهما عائقا أمام المشاركة السياسية للنساء.

- 24.6% من المبحوثين أوردوا أسبابا دينية باعتبارها عوائق امام تمكين النساء من حقوقهن السياسية.

2.5 تعزيز الحقوق السياسية للنساء

- 36.2% من مؤيدي المشاركة السياسية للنساء لا يعرفون ما هي الوسيلة المناسبة لدعم مشاركتهن.

- 39.2% من مؤيدي المشاركة السياسية للنساء خصوصا الرجال قالوا بأن التعليم هو الوسيلة المناسبة لتعزيز ودعم مشاركة النساء سياسيا.

- 26.6% من المؤيدين للمشاركة السياسية للنساء قالوا بأن دعم ترشح النساء وتمويل حملاتهن الانتخابية أحد الوسائل المناسبة لتعزيز المشاركية السياسية للنساء.

- 23% من المؤيدين للمشاركة السياسية للنساء قالوا بأن التوعية في أوساط الرجال والنساء بالحقوق السياسية للنساء أحد وسائل تعزيز هذه الحقوق.

- 31.7% من المؤيدين للمشاركة السياسية للنساء اعتبروا الحكومة الجهة القادرة على دعم وتعزيز حقوق النساء السياسية. ولم تصوت غالبية النساء لأي جهة أخرى.

- 35.8 % من الرجال المؤيدين للحقوق السياسية للمرأة اختاروا منظمات المجتمع المدني كثاني جهة قادرة على دعم وتعزيز هذه الحقوق

3 هذا الاستطلاع (الاهداف والمنهجية)

3.1 الأهداف:

هذا الاستطلاع هو ثالث استطلاع ينفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام ضمن مشروع مرصد البرلمان اليمني، ويدرس الاستطلاع الاتجاهات العامة والمواقف من الحقوق السياسية للنساء في اليمن ومستوى الوعي بهذه الحقوق عموما. و يلبي الاستطلاع الأهداف الرئيسية للمشروع وهي المساعدة في تطوير أدوات ووسائل رفع مستوى الوعي بين أوساط المجتمع بالحقوق السياسية للمرأة وفهمها ومدى أهميتها وطرق تعزيزها...

3.2 المنهجية

اعتمد المركز اليمني لقياس الرأي العام عينة عنقودية في تصميم عينة الدراسة جغرافيا، كما لم يغفل مبدأ العينة العشوائية Random Sample في كل مراحل الاختيار بما فيها اختيار المبحوثين المستهدفين، ويعتمد المركز اليمني لقياس الرأي العام في جمع البيانات على المقابلة المباشرة للمستهدفين من خلال باحثين ميدانيين مدربين..

وتمر العينة بثلاث مراحل، بدأ باختيار المحافظات المستهدفة والمناطق، وحتى اختيار المبحوث المستهدف، ويقوم المركز اليمني لقياس الرأي العام بتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية، وتدريب المشرفين الميدانيين والباحثين على آليات تنفيذ المرحلة الأخيرة، ومراقبة آلية تنفيذها بشكل سليم. وهذه المراحل بالتفصيل هي:

3.2.1 اختيار المحافظات

يقوم المركز اليمني لقياس الرأي العام بتوزيع المحافظات اليمنية على أربع مجموعات مختلفة واختيار 3 محافظات وفق عينة عشوائية من كل مجموعة على حده وذلك لضمان تمثيل جغرافي مناسب وإتاحة الفرصة أمام المحافظات الصغيرة والبعيدة، وقد أسفرت العملية عن اختيار : أمانة العاصمة، تعز، عدن، إب، الحديدة، ذمار، حجة، حضرموت، المحويت، الجوف، لحج، وعمران. وقد استثنيت محافظتي صعده، والضالع تماما من عملية الاختيار بسبب أوضاعهما الأمنيةوقت تنفيذ الاستطلاع . وقد وزعت العينة المكونة من 1020 مفردة على المحافظات وفق حجمها السكاني بين المحافظات المختارة.

الجدول 1: المحافظات المستهدفة وتوزيع العينة فيها

المحافظة	عدد السكان	الوزن	المقابلات الناجحة	عدد الوحدات السكانية
أمانه العاصمة	2,006,619	11.9	120	10
عدن	654,099	3.9	36	4
تعز	2,589,769	15.4	156	13
اب	2,306,919	13.7	132	12
عمران	937,791	5.6	60	5
حجة	1,618,858	9.6	96	8
حضرموت	1,126,355	6.7	72	6
الحديدة	2,370,444	14.1	144	12
ذمار	1,455,280	8.6	86	7
المحويت	539,219	3.2	36	3
الجوف	479,964	2.8	28	2
لحج	784,412	4.6	48	4
الإجمالي	**16,869,729**	**100.0**	**1014**	**86**

3.2.2 اختيار والوحدات الادارية والسكانية(PSUs)

يعتمد المركز اليمني لقياس الرأي العام أصغر وحدة تقسيم إداري متوفر في السجلات الرسمية وهي (الحارة/ المحلةاو القرية) ويقوم في هذه المرحلة باختيار الحارات والمحلات المستهدفة في كل محافظة وفق عينة عشوائية Random Sample، ويقر المركز في الحدود القصوى 12 مقابلة لوحدة العينة الأساسية الواحدة، ويقوم بناء على ذلك وحسب حصة المحافظة من العينة بتحديد عدد وحدات العينة الأساسية التي يجيب اختيارها في كل محافظة. ويوضح الجدول 1 المحافظات التي تم اختيارها وعدد السكان فيها حسب آخر إحصاءات رسمية متوفرة عند تنفيذ الدراسة، ووزنها في العينة، وعدد وحدات العينة PSUs فيها وعدد المقابلات في كل محافظة. وقت توزعت هذه الأحياء والمحال في 72 مديرية.

3.2.3 اختيار المنازل، والمبحوثين

يقوم الباحث بعد الوصول إلى وحدات العينة الأساسية (PSU) برسم مسار حركته داخل حدود الحي أو المحلة، واختيار المنازل في هذا المسار وفق مسافة محددة (4+1) أي أنه يعد 4 منازل يجري المقابلة في المنزل الخامس. ويتم اختيار الشخص الذي ستجرى مع المقابلة باستخدام جدول كش وهي علمية تشبه عملية القرعة تحول دون اختيار المبحوث بشكل مباشر من قبل الباحث...

3.3 مجتمع الدراسة

أجرى 33 باحثا وباحثة 1014 مقابلة ناجحة من إجمالي 1020، **وذلك خلال افترة من 20 إلى29 يوليو2010**، وقد أجريت 908 مقابلة في المنزل الذي تم اختياره من المرة الأولى، فيما اضطر الباحثون لاستبدال 106 منازل رفضت التعاون أو كانت فارغة أو غيرها من العوائق، واختيار منازل بديلة عنها، أي أن الباحثون طرقوا على الأقل 1120 منزلا لإجراء المقابلات، وبلغت نسبة الاستجابة في هذا الاستطلاع 89.5%. وأجريت 26% من المقابلات في مناطق حضرية، و61% في مناطق ريفية، و13% مناطق شبه حضرية (انظر الرسم البياني 1).

الجدول 2: مستوى الأستجابة

الإجابة	رجال	نساء	الكل
المنزل الأساسي	89.7	89.3	89.5
المنزل البديل	10.3	10.7	10.5

الرسم البياني 1:تمثيل الحضر والريف في العينة

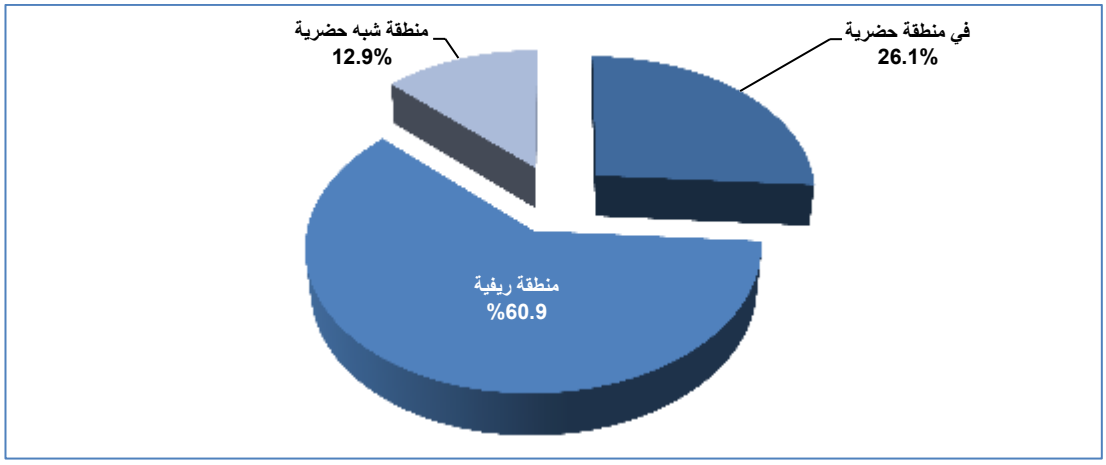

3.3.1 التمثيل حسب النوع:

تم تمثيل النوع في عينة الدراسة بالتساوي، أجريت نصف المقابلات مع رجال والنصف الآخر مع نساء، وذلك في جميع المناطق المستهدفة جغرافيا، سواء على مستوى المحافظة أو المديرية أو أصغر وحدة تم التعامل معها (الحارة/ المحلة).

3.3.2 الفئات العمرية

حسب نتائج الدراسة فإن آلية الاختيار بشكل عشوائي للمبحوثين اسفرت إلى إجراء المقابلات في الغالب مع الفئات العمرية بين 18 سنة و35 سنة، ويوضح الرسم البياني 2 حجم تمثيل كل فئة في العينة، وهي نسبة قريبة إلى حد كبير من التوزيع العمري للمجتمع اليمني في نفس الفئات حسب الإحصاءات الرسمية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفئة الأولى في الإحصاءات الرسمية تشمل الأعمار من 15 حتى 19 سنة، فيما استثني من هم تحت سن 18 سنة من هذا الدراسة.

الرسم البياني 2: الفئات العمرية

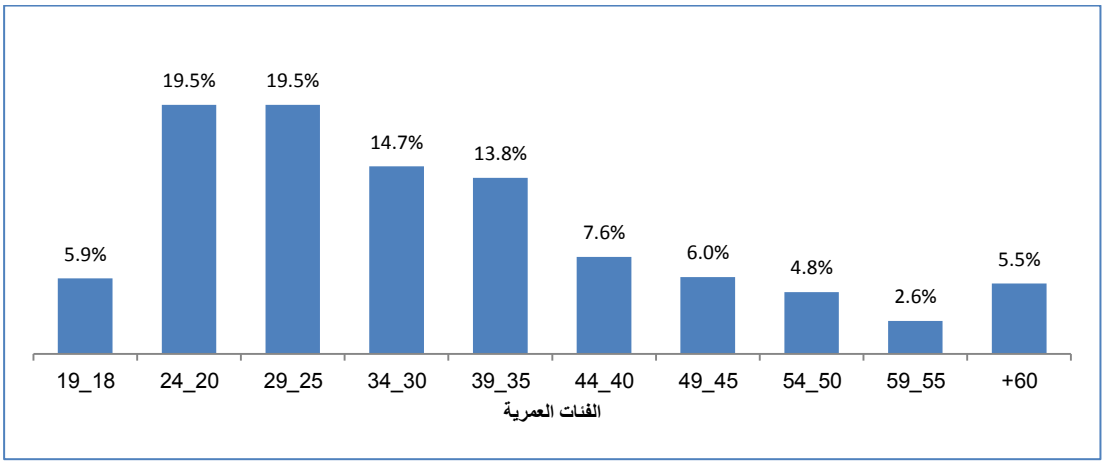

3.3.3 المستوى التعليمي

تشكل النساء غالبية الأميين أو من أفادوا بأنهم حصلوا على قدر من التعليم التقليدي ويتمكنون من القراءة والكتابه والبالغة نسبتهم 39.1% من إجمالي العينة، وحصل على التعليم الأساسي (اكمله أو لم يكمله) 19.7% من المبحوثين، وشكل من وصلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي (سواء أكمل أو لم يكمل) 20.9%، وأجريت 10% من المقابلات مع مبحوثين أكملوا التعليم الجامعي يشكل الرجال غالبيتهم.

الجدول 3: المستوى التعليمي حسب الجنس

المستوى التعليمي	رجال	نساء	الكل
أمي/ يقرأ ويكتب	24.7	53.5	39.1
التعليم الأساسي (أكمل أو لم يكمل)	21.7	17.8	19.7
التعليم الثانوي (اكمل أو لم يكمل)	24.9	17.0	20.9
دبلوم / معهد / لم يكمل الجامعة	13.8	5.9	9.9
أكمل الشهادة الجامعة	14.2	5.9	10.1
أكمل دراسات عليا	0.8	0.0	0.4

3.3.4 الوضع المهني

أكثر من 87% من النساء المشمولات في الدراسة لا يعملن مقابل 24.7% من الرجال، فيما أفاد 35.7% من الرجال أن لديهم أعمالهم الخاصة بهم مقابل 3.9% من النساء، ويعمل مع القطاع الخاص 13.8% من الرجال مقابل قرابة 4% من النساء، ويعمل مع القطاع الحكومي 25.8% من الرجال مقابل قرابة 5% من النساء. وتوضح نتائج الجدول 4 إجابات من لا يعملون عند سؤالهم عن سبب ذلك، حيث أفاد 71.3% من النساء أنهن ربات منازل.

الرسم البياني 3: الوضع المهني

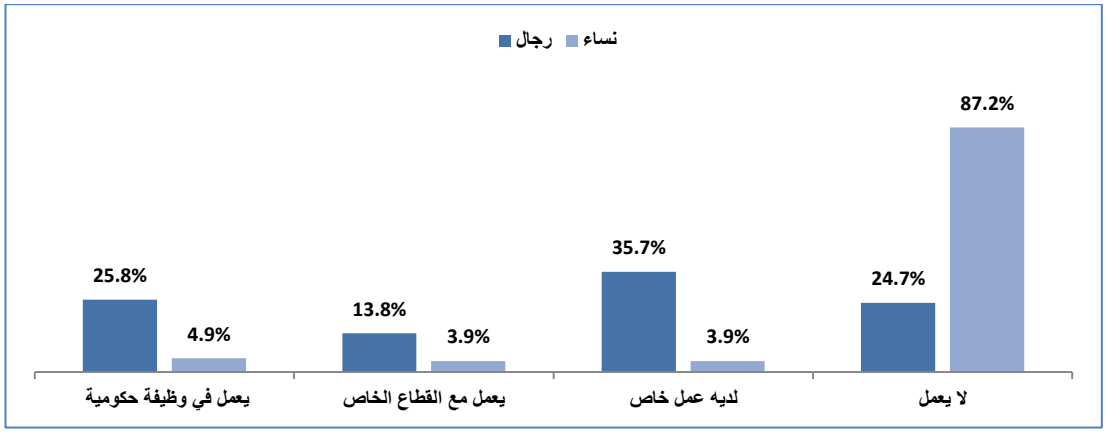

الجدول 4: سبب عدم الحصول على عمل

الإجابة	رجال	نساء	الكل
عائق صحي إعاقة، حمل	2.4	0.9	1.2
مسؤوليات أسرية	0.0	71.3	55.6
طالب	27.2	8.1	12.3
متقاعد – على المعاش	21.6	0.5	5.1
عاطل عن العمل	29.6	3.6	9.3
عدم وجود وظيفة/ عمل مناسب	8.0	11.8	10.9
الأهل يرفضون أن أعمل	0.8	0.5	0.5
كبير في السن	10.4	3.4	4.9

4 النتائج العامة

4.1 المعرفة والأهتمام:

4.1.1 الحقوق السياسية في الوعي العام

طلب من المبحوثين ذكر عدد من الحقوق السياسية التي يعرفونها، وقد ذكرت كل العبارات التي يتضمنها الجدول 5 بنسب متفاوته، وأورد قرابة 2% منهم عبارات أخرى تتعلق بالحقوق المدنية او الحقوق العامة.

وتعكس نسبة تكرار أحد الحقوق السياسية من قبل المبحوثين مستوى المعرفة بهذا الحق، وأيضا أهميته، وقد جاء "حق التصويت في الانتخابات" في مقدمة الحقوق السياسية حسب رأي 41.6% من المبحوثين خصوصا الرجال، حيث بلغت نسبة العارفين بهذا الحق من الرجال 54.2% منهم مقابل 29% من النساء. يليه حق الترشح في أي انتخابات، ثم حرية التعبير والعمل في مناصب عليا في الدولة.

من جهة أخرى، كانت المقابلة البحثية مكرسة حول موضوع الحقوق السياسية للنساء، وكان على الباحث إخبار المبحوث بذلك قبل بدء المقابلة، لذا فإن النتائج في الجدول 5 قد تعكس إلى حد ما موقف المبحوثين من المشاركة السياسية للنساء، او قصر الحديث على الحقوق التي يرى أنها تشمل النساء أيضا..

الجدول 5: يتكلم الناس عن الحقوق السياسية، ممكن تذكر لي بعض هذه الحقوق ؟

	رجال	نساء	الكل
التصويت في الانتخابات	54.2	29.0	41.6
الترشح في الانتخابات (أي انتخابات)	43.8	22.3	33.0
حرية الرأي والتعبير	32.5	14.4	23.5
العمل في مناصب عليا في الدولة/ وزير/ وكيل وزارة	18.5	8.9	13.7
عضوية في حزب سياسي	12.8	4.5	8.7
تشكيل حزب سياسي	5.1	1.6	3.4
المشاركة في الاحتجاجات والإضرابات	4.5	1.4	3.0
تأسيس منظمة مجتمع مدني	2.8	1.2	2.0
حرية الحصول على المعلومات	3.6	0.4	2.0
أخرى	2.2	1.6	1.9
رئاسة حزب سياسي	3.0	0.8	1.9
العمل في القضاء/النيابات	2.8	0.8	1.8

4.1.2 المعرفة بالحقوق السياسية للنساء في القانون

بعد قراءة الباحث/الباحثة للمبحوث/المبحوثة تعريفا مختصرا عن أبرز الحقوق السياسية، قال 58% من الرجال وقرابة 40% من النساء بأنها مكفولة بشكل متساو للجنسين في القوانين اليمنية، وشمل التعريف "حق الانتخاب، والترشح في الانتخابات (أي انتخابات)، وتولي المناصب الحكومية، مثل الوزارات والسفارات، وتولي المناصب في الأحزاب، وتشكيل أحزاب، ومنظمات مجتمع مدني، والمشاركة في المهرجانات السياسية والاحتجاجات والمظاهرات وغيرها من الأنشطة المماثلة.

ويرى أكثر من 15% من الرجال و10% من النساء بأن القوانين اليمنية تساوي النساء بالرجال في بعض الحقوق

السياسية وليس جميعها، ويرى 18.7% من الرجال و17.8% من النساء بأن هذه الحقوق ليست مكفولة بشكل متساو للجنسين إطلاقا. وأفاد 26.8% من النساء و14.4% من الرجال (20% من إجمالي العينة) بأنهم لا يعرفون ما إذا كانت هذه الحقوق مكفولة بشكل متساو للرجال والنساء أم لا.

وأفاد 60.2% من الرجال و78.5% من النساء بأنهم لا يعرفون ما إذا كانت القوانين اليمنية تتوافق مع المعاهدات الدولية بالنسبة للحقوق السياسية للنساء، ويرى أكثر من 21.7% أنها تتوافق، وكان أكثر من يرون ذلك هم من الرجال وبنسبة 27.2% منهم. أما من يرون بأن القوانين اليمنية لا تتوافق والمعاهدات الدولية بالنسبة لحقوق النساء فقرابة 7% أكثرهم من الرجال (انظر الجدول 6).

الرسم البياني 4: حسب معرفتك أنت: هل القانون اليمني يساوي بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية؟

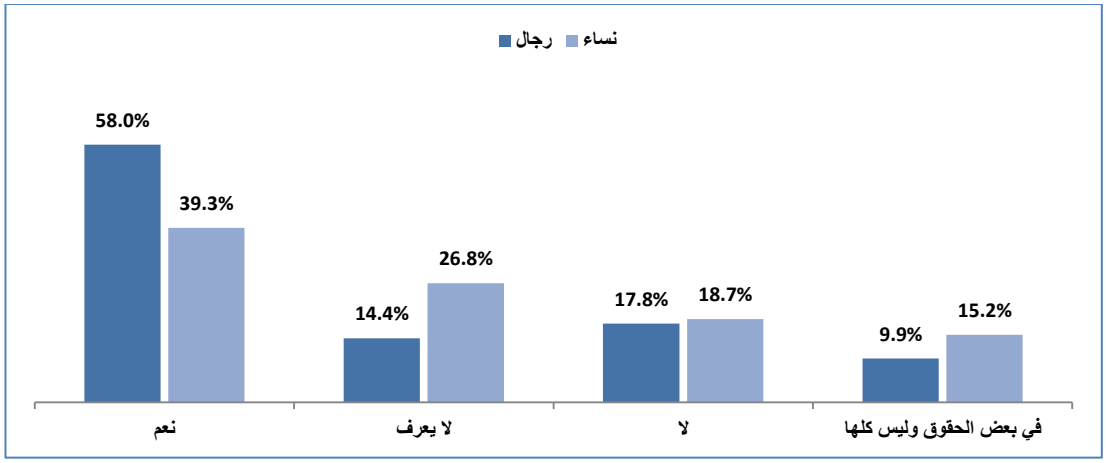

الجدول 6: حسب معرفتك، هل تتوافق القوانين اليمنية مع المعاهدات الدولية بالنسبة للحقوق السياسية للنساء؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
نعم	27.2	16.2	21.7
تتوافق مع بعضها وتتعارض مع بعضها الآخر	2.2	1.2	1.7
لا تتوافق	10.1	3.4	6.7
لا يعرف	60.2	78.5	69.3
رفض الاجابه	0.4	0.8	0.6

4.1.3 مستوى الحضور

النتائج في هذا الجزء من الدراسة تقيس مستوى حضور المرأة السياسية والفعاليات المتلعقة بها بين الناس، وأيضا مدى متابعتهم لهذه الفعاليات والانشطة أو اهتمامهم، وحسب الجدول 7 قال 66% من المبحوثين أن النساء ممثلات في مجلس النواب، مقابل 11% أكثريتهم بين الرجال قالوا أن النساء غير ممثلات في مجلس النواب، وقرابة 23% من المبحوثين (15% من الرجال و30.6% من النساء) اجابوا بأنهم لا يعرفون ما إذا كانت النساء ممثلات أم لا في مجلس النواب.

الجدول 7: هل النساء ممثلات في مجلس النواب (يوجد نائبة أو نائبات في المجلس)؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
نعم	69.8	61.9	65.9
لا	15.2	6.9	11.0
لا يعرف	15.0	30.6	22.8
رفض الاجابة	0.0	0.6	0.3

وعند سؤال من أجابوا بنعم في الجدول 7 (والبالغة نسبتهم 65.9%) عن عدد النائبات في البرلمان أجاب 57% منهم بأنهم لا يعرفون العدد وكان الغالبية من النساء، وأجاب قرابة 40% من الرجال الذين أجابوا بنعم إجابة خاطئة عند سؤالهم عند العدد، وكذلك 22.6% من النساء، وقدم إجابة صحيحة 16.4% من الرجال و6.4% من النساء

ويوضح في الجدول 9 إجابات المبحوثين عندما سئولوا "هل يوجد نساء في الحكومة (وزيرات)؟"، حيث أجاب أكثر ربع المبحوثين بأنهم لا يعرفون ما إذا كان هناك وزيرات في الحكومة أو لا، وكان ثلثي من أفاد بذلك من النساء، وأجابت 13.2% من النساء و8.5% من الرجال بأنه لا توجد امرأة في الحكومة كوزيرة، ويعرف بوجود نساء في الحكومة أكثر من 63% أكثريتهم من الرجال.

وعند سؤال من قالوا أنه توجد نساء وزيرات في الحكومة عن عدد الوزيرات قدم 13.5% إجابة صحية، مقابل 33.3% قدموا إجابة خاطئة، وأكثر من نصف من قالوا بأنه توجد نساء في الحكومة قالوا إنهم لا يعرفون العدد غالبيتهم من النساء كما يوجد الجدول 10. ولم تختلف النتيجة بالنسبة للسؤال عن النساء في مجلس الشورى (انظر الجدول 11، والجدول 12)

الجدول 8: نتيجة إجابات من قالوا بأن النساء ممثلة عند سؤالهم عن عدد النائبات في مجلس النواب

الإجابة	رجال	نساء	الكل
صحيحة	16.4	6.4	11.7
خاطئة	39.1	22.6	31.3
لا يعرف	44.5	71.0	57.0

الجدول 9: هل يوجد نساء في الحكومة (وزيرات)؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
نعم	78.1	49.1	63.6
لا	8.5	13.2	10.8
لا يعرف	13.4	37.3	25.3
رفض الاجابة	0.0	0.4	0.2

الجدول 10: نتيجة إجابات من قالوا بوجود نساء في الحكومة عند سؤالهم عن عددهن

الإجابة	رجال	نساء	الكل
صحيحة	15.9	9.6	13.5
خاطئة	44.4	15.7	33.3
لا يعرف	39.6	74.7	53.2

الجدول 11: قل لي حسب معرفتك هل يوجد أعضاء نساء في مجلس الشورى؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
نعم	33.7	25.6	29.7
لا	22.7	17.2	19.9
لا يعرف	43.6	57.0	50.3
رفض الاجابة	0.0	0.2	0.1

الجدول 12: إجابات من قالوا بوجود نساء في مجلس الشورى عند سؤالهم عن عددهن

الإجابة	رجال	نساء	الكل
صحيحة	5.8	3.1	4.7
خاطئة	31.7	17.8	28.6
لا يعرف	62.0	79.2	69.4

4.1.4 منظمات المجتمع المدني

أفاد 66.1% من الرجال و79.3% من النساء بأنهم لم يسمعوا أو يعرفوا منظمة أو مؤسسة مدنية تعمل في موضوع الحقوق السياسية للنساء، وكانت النساء هن الأكثر جهلا بهذه المؤسسات والمنظمات وبنسبة تصل إلى 80% منهن كما يوضح الرسم البياني 5، فقرابة 73% من اجمالي المبحوثين قالوا أنهم لا يعرفون هذه المنظمات مقابل 27.2% قالوا أنهم سمعوا أو يعرفون على الأقل مؤسسة أو منظمة واحدة.

وعندما طلب ممن قالوا أنهم يعرفون هذه المنظمات ذكر أسماء أربع منظمات منها أجاب قارية 40% منهم أنهم لا يعرفون اسماء هذه المنظمات، فيما سرد البقية اسماء لمنظمات محلية ودولية مختلفة بغض النظر عن علاقتها بالحقوق السياسية للنساء من عدمها كما يوضح الجدول 13 والذي يتضمن المسميات التي ذكرت مرتين على الأقل من قبل المبحوثين.

الرسم البياني 5: هل تعرف أو سمعت عن منظمات أو مؤسسات مدنية تعمل حول موضوع الحقوق السياسية للنساء؟

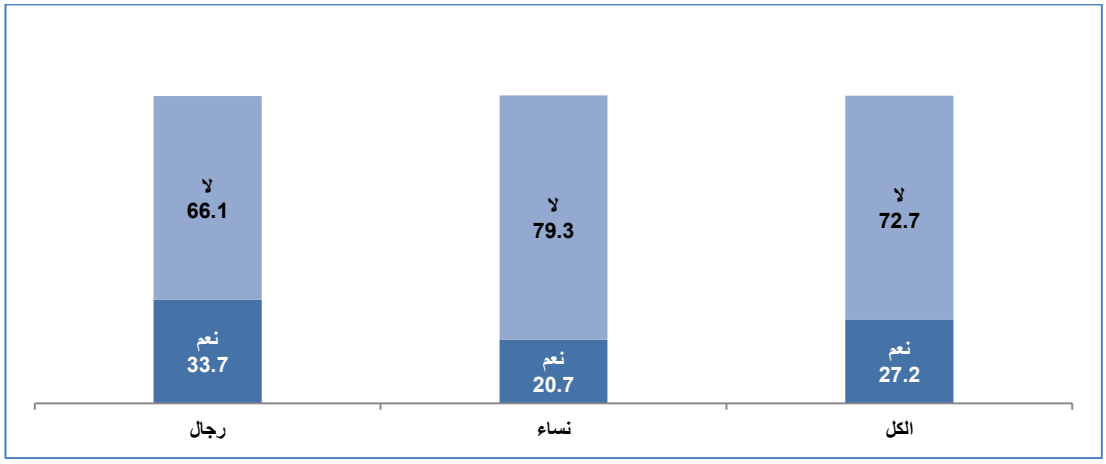

ومن النتائج ذكر اتحاد نساء اليمن من قبل 13.8% من المبحوثين الذين قالوا انهم يعرفون منظمات معنية بحقوق النساء السياسية، وكانت أغلب الأصوات من النساء، يلي ذلك عبارة عامة "منظمات حقوق الإنسان ومنظمات حقوق المرأة" والتي ذكرت من قبل أكثر من 25% ممن قالوا أنهم يعرفون هذه المنظمات، وكان أكثر من ردد العبارتين هم الرجال. وجاءت تاليا منظمة "هود" التي وردت على لسان 7.6% من المبحوثين الرجال و1.9% من المبحوثين النساء (5.5% ممن قالوا أنهم يعرفون منظمات معنية بحقوق النساء السياسية)

الجدول 13: ذكر لي اربع منظمات تعمل حول موضوع الحقوق السياسية للنساء من التي تعرفها

الإجابة	رجال	نساء	الكل
لا يعرف	31.8	52.4	39.6
اتحاد نساء اليمن	10.6	19.0	13.8
منظمات حقوق الإنسان	15.9	9.5	13.5
منظمات حقوق المرأة	15.3	5.7	11.6
منظمة هود	7.6	1.9	5.5
اليونسيف	4.7	2.9	4.0
أخرى	14.3	8.6	6.5

4.2 المواقف والاتجاهات

4.2.1 سلوكيات وممارسات مجربةً:

سئل المبحوثون عما إذا كانت القضايا السياسية والمواضيع السياسية تناقش في منازلهم، وسئل من أجابوا بنعم عما إذا كان ذلك يحدث بمشاركة النساء في المنزل أو بدون. وكانت النتائج كما يوضح الجدول 14 أن القضايا والموضوعات السياسية تناقش في منازل أكثر من 46% من المبحوثين بمشاركة النساء، وبدون مشاركة النساء في منازل 10% من المبحوثين، وأفاد 43.4% بأن هذه المواضيع لا تناقش في منازلهم. وحسب النتائج فإن النساء تشارك في مناقشة قضايا ومواضيع سياسية في معظم المنازل التي يخوض سكانها في هذه الأحاديث.

لقد حصل حق التصويت في الانتخابات على أعلى عدد من أصوات المبحوثين وبنسبة 41.6% عندما طلب من المبحوثين ذكر الحقوق السياسية التي يعرفونها (رجع الجدول 5)، يليه الترشح في الانتخابات بنسبة 33%، وقد طرح سؤال على المبحوثين الرجال فقط حول ما إذا كانوا سيقبلون بقرار النساء بشأن إختيار أو تحديد المرشح المناسب الذي سيقمن بالتصويت له حتى وإن كانوا لا يقبلون به، وقد أفاد قرابة 80% منهم بأنهم سيوافقون على خيارها، وقال 17.8% بأنهم لن يوافقوا، وأفاد 2.8% بأنهم ليسوا متأكدين ما إذا كانوا سيوافقون على قرارهن، أم لا.

وطرح سؤال آخر على النساء عن صاحب القرار النهائي في تحديد المرشح الذي ستصوت له في الانتخابات، وقد أجابت أكثر من 71% بأنهن من يقرر ذلك، فيما يقوم بذلك شخص من العائلة بالنسبة ل 15.5% منهن، 3.2% قلن بأن صديقة، أو عضو مجلس النواب أو عاقل الحارة هو صاحب القرار النهائي الذي يعتمد عليه في اختيار المرشح المناسب، ولا يسمح لـ1.2% منهن بالتصويت في الانتخابات، وقالت 5.1% من المشاركات بأنهن لم يشركن. (أنظرالرسم البياني 7).

الجدول 14: مناقشة القضايا السياسية في المنزل بمشاركة النساء

الإجابة	رجال	نساء	الكل
يناقشون القضايا السياسية بمشاركة النساء	41.2	51.5	46.4
يناقشون القضايا السياسية دون مشاركة النساء	14.8	4.5	9.7
لا يناقشون القضايا السياسية في المنزل	43.8	43.0	43.4
رفض الإجابة	0.2	1.0	0.6

الرسم البياني 6:سؤال خاص بالرجال.. لو أن أبنتك، أو أختك، أرادت التصويت لمرشح غير المرشح الذي تؤيده أنت، هل ستوافق أم لا؟

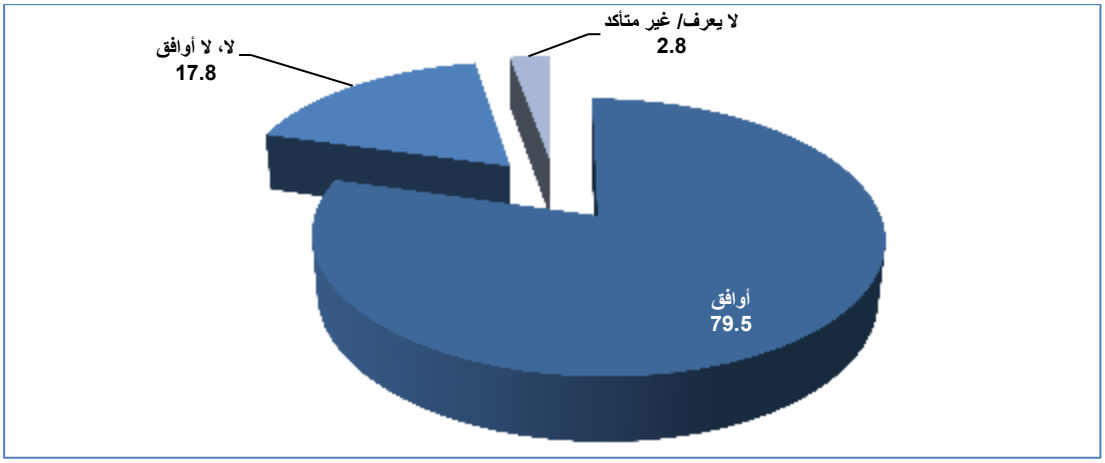

الرسم البياني 7: (سؤال خاص بالنساء) من هو صاحب القرار النهائي في تحديد المرشح الذي ستصوتين له في الانتخابات؟

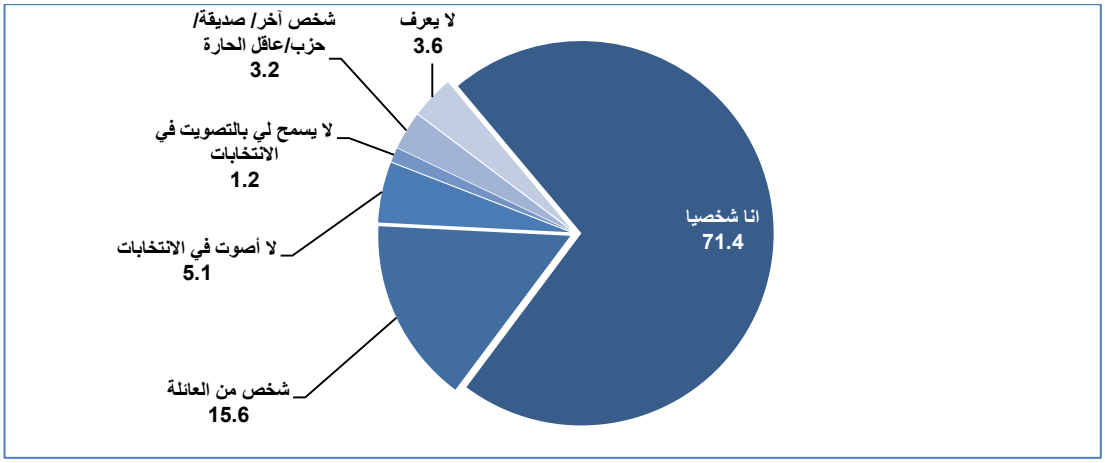

4.2.2 الموقف من مشاركة النساء في العمل السياسي والترشح للانتخابات

وبالنسبة لمشاركة النساء في العمل السياسي والترشح لمناصب سياسية أفاد أكثر من 42% من الرجال و55% من النساء أنهم يؤيدون ذلك، ويؤيد قيام النساء ببعض الانشطة السياسية أو الترشح لبعض المناصب 27.2% من الرجال و18.5% من النساء. وكان أكثر المعارضين لذلك من الرجال وبنسبة 27.4% منهم مقابل 13.8% من النساء. ويوضح الجدول 16 مواقف المبحوثين من ممارسة النساء لبعض الأنشطة السياسية، وكان السؤال بالتحديد عما إذا كانوا سيشجعون امرأة من العائلة مثل الأخت أو الإبنة على القيام بأي من هذه الأنشطة إن هي أرادت ذلك، ، وكانت أعلى نسب تأييد تتعلق بالترشح لعضوية مجلس النواب والمجالس المحلية، ولم تختلف نسبة التأييد بين الرجال والنساء بشكل كبير إلا فيما يتعلق بموقع وزيرة في الحكومة او الترشح في الانتخابات الرئاسية وتشكيل حزب سياسي والمشاركة في مسيرة أو مظاهرة.

الجدول 15: إلى أي حد تؤيد أو تعارض مشاركة المرأة في العمل السياسي وترشحها لمناصب سياسية؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
أؤيّد تماما	42.2	55.2	48.7
أؤيّد بعضها	27.2	18.5	22.9
أعارض تماما	27.4	13.8	20.6
لا يعرف	3.0	12.2	7.6
رفض الاجابه	0.2	0.2	0.2

الجدول 16: نسبة من قالوا أنهم سيشجعون احدى النساء في العائلة مثل الاخت أو الإبنة للقيام بعدد من الأنشطة السياسية

الإجابة	رجال	نساء	الكل
الترشح في انتخابات مجلس النواب	45.0	67.1	56.0
الترشح في انتخابات المجالس المحلية	45.0	65.1	55.0
الإنضمام إلى نقابة مهنية	53.5	55.8	54.6
أن تكون وزيرة	40.0	62.7	51.4
تأسيس منظمة مجتمع مدني	48.9	49.1	49.0
ترأس منظمة مجتمع مدني	47.3	49.5	48.4
تنضم إلى حزب سياسي	47.3	49.3	48.3
المشاركة في مهرجان أو فعالية سياسية	43.2	49.7	46.4
الترشح لموقع محافظ المحافظة	32.0	46.2	39.1
المشاركة في حملة دعائية لمرشح من الرجال	34.9	39.1	37.0
الترشح في الانتخابات الرئاسية	25.4	44.4	34.9
المشاركة في مظاهرة أو مسيرة احتجاجية	28.4	38.3	33.3
تشكيل حزب سياسي	28.2	36.5	32.3

- *الإجمالي في هذا الجدول ليس 100، لأن كل عباره فيه هي سؤال مستقل، والأرقام أمامها تشكل نسبة من أجابوا بالموافقة على السؤال.*

إلا أن مواقف الرجال تراجعت عن إجاباتهم السابقة بالنسبة لترشح النساء في الانتخابات، فعند السؤال عما إذا كان مستعدا لمنح صوته لمرشحة من النساء في الانتخابات البرلمانية، أفاد 37% أنهم سيفعلون ذلك مقابل 29.4% ليسوا متأكدين، وقال قرابة 33% أنهم لن يفعلوا ذلك بالإضافة إلى 13.8% من النساء. وعند سؤال من قالوا أنهم لن يمنحوا أصواتهم لمرشحة من النساء عن أهم سبب، أفاد أكثريتهم وبنسبة 40.1% منهم بأن السبب هو "ضعف المرأة" وعدم قدرتها على القيام بمهام نائب في البرلمان، ويرجع ثاني أسباب المعارضين من الرجال ألى تفسيرات تتعلق بالدين واعتبار ذلك مخالف للشريعة، وهو أقل سبب بالنسبة للنساء، وجاءت العادات والتقاليد ثالثا. ثم مسئولياتها المنزلية والذي كان ثاني أهم سبب بالنسبة للنساء. (انظر الجدول 17).

الرسم البياني 8: لو أن امرأة ترشحت في دائرتك لمجلس النواب، هل ستصوت لها ؟

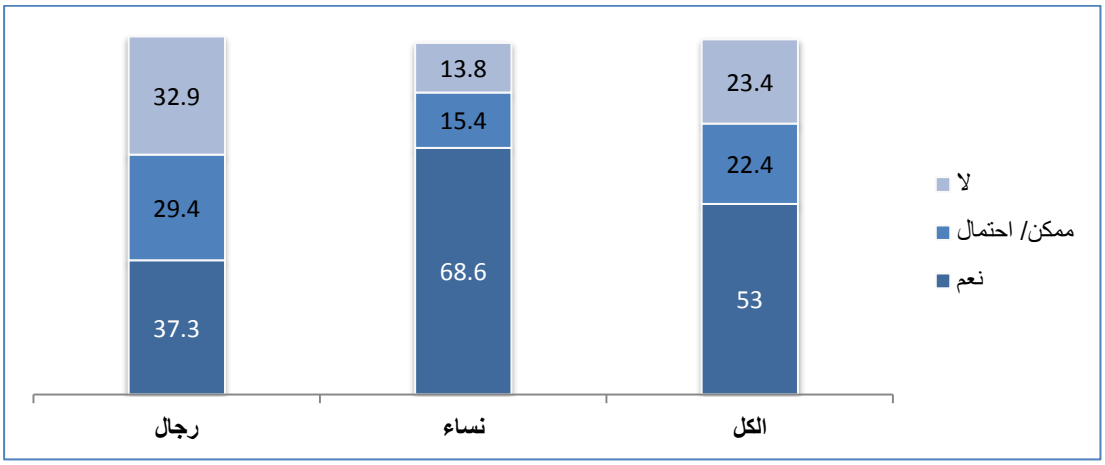

الجدول 17: ما هو أهم سبب يجعلك ترفض التصويت لأمرأة ؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
المرأة غير قادرة	40.7	38.6	40.1
أسباب دينية	28.1	5.7	21.5
أسباب اجتماعية (العادات والتقاليد)	18.0	17.1	17.7
مسئولياتها المنزلية أهم	12.0	24.3	15.6
لا يعرف	0.6	7.1	2.5
اخرى	0.0	5.7	1.7
رفض الإجابة	0.6	1.4	0.8

4.2.3 مواقف متعلقة بالمساواة بين الجنسين والوعي الديني

بعض ما أثارته وتثيره مشاركة النساء في الحياة السياسية متعلق بالتفسير الديني بغض النظر عن الكيفية التي حدث بها ذلك، وقد أبدى المبحوثون تحفظا كبيرا عند سؤالهم عما إذا كانوا يعتقدون أو يشعرون بأن حقوق المشاركة السياسية للنساء تتوافق أم تتعارض مع الشريعة،

فـ33.1% من الرجال و63.3% من النساء قالوا أنهم لا يعرفون ما إذا كانت حقوق المشاركة السياسية للنساء تتعارض أم تتوافق مع الشريعة. وقال بأنها تتوافق 35.5% من الرجال و27.2% من النساء، فيما يرى أنها تتوافق مع بعضها وتتعارض مع بعضها 18% من الرجال و6.7% من النساء. فيما يرى أنها تتعارض مع الشريعة قرابة 13% من الرجال و2.6% من النساء. (انظر الرسم البياني 9).

الرسم البياني 9: حسب معرفتك: إلى أي مدى تتوافق الحقوق السياسية للنساء مع الشريعة؟

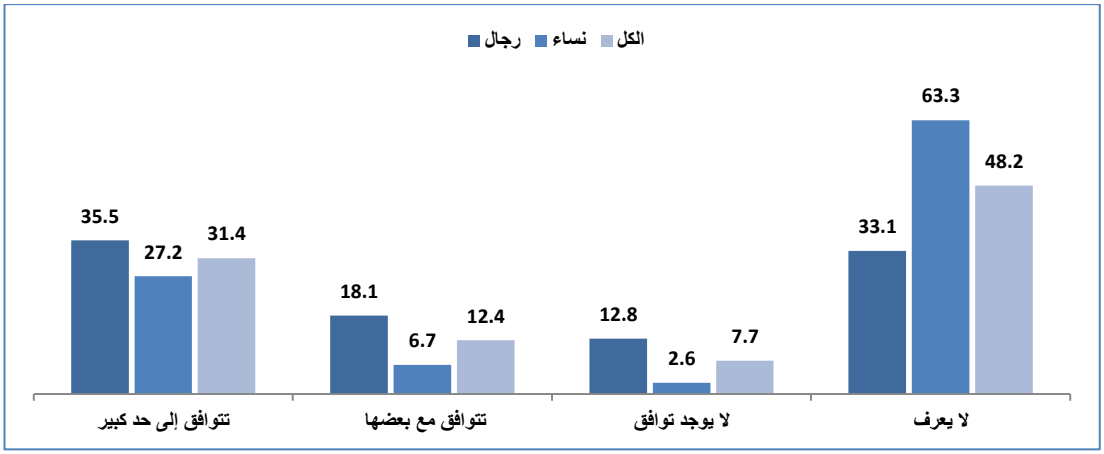

وتعكس الأرقام السابقة فهما وتفسيرا لمصطلح او مفهوم الحقوق السياسية للنساء، فعند سؤال من قالوا بأن المشاركة السياسية للنساء تتعارض مع الشريعة أو تتعارض مع بعضها عن الحقوق التي يرون أنها تتعارض مع الشريعة أفاد 25% أكثرهم من النساء بأنهم لا يعرفون، وكان الاختلاط بالرجال هو أكثر ما ذكره الرجال يليه حرمة ولاية المرأة وحرمة توليها القضاء، فيما كان أكثر سبب ذكرته النساء هو حرمة ولاية المرأة وتولي القضاء، ثم الاختلاط بالرجال كما يوضح ذلك الجدول 18. وقد أيد أكثرية المبحوثين وبنسبة 65.3% مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية، وعارضها 23.7% من الرجال و12.8% من النساء، وقال بمساواتها مع الرجل في بعض الحقوق 11.2% من الرجال و6.1% من النساء.

الجدول 18: الحقوق السياسية التي تتعارض ممارستها من قبل النساء مع الشريعة حسب من يرون ذلك

الإجابة	رجال	نساء	الكل
حرمة ولاية المرأة - تولي منصب الرئيس	15.3	21.3	16.7
تولي القضاء	15.9	19.1	16.7
الاختلاط بالرجال	34.4	19.1	30.9
التبرج/ كشف الحجاب	14.6	14.9	14.7
مهمة المرأة البيت والزوج والأولاد	7.0	.0	5.4
الخروج بدون محرم	8.9	8.5	8.8
تولي مناصب قيادية/ سياسية	14.6	12.8	14.2
المرأة ضعيفة/ غير قادرة على صناعة قرار	6.4	8.5	6.9
اخرى	7.6	10.6	8.3
لا يعرف	22.3	34.0	25.0

- *الأجمالي في هذا الجدول ليس 100، لأنه طلب من كل مبحوث ذكر 3 حقوق، والنسبة تمثل نسبة التكرارات (عدد المبحوثين الذين اختاروا العبارة من إجمالي كل المبحوثين).*

الجدول 19: هل أنت شخصيا مع المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية أم لا؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
نعم	62.1	68.4	65.3
في بعض الحقوق وليس كلها	11.2	6.1	8.7
لا	23.7	12.8	18.2
لا اعرف	3.0	12.4	7.7
رفض الاجابه	0.0	0.2	0.1

وعند سؤال من يعارضون مبدأ المساواة أو يتحفظون بشأن شموليته (أيدوا المساواة في بعض الحقوق) عن السبب الذي جعلهم يتبنون هذه المواقف قدم 28.2% منهم أسبابا دينية، وقدم 10.3% منهم خصوصا النساء أسبابا تتعلق بالعادات والتقاليد والمحاذير الاجتماعية. إلا أن أكثريتهم وبنسبة 31.5% خصوصا النساء قالوا أن المرأة ضعيفة وغير قادرة على مثل هذه الاعمال.

الجدول 20: ما هو أهم سبب يجعلك ضد المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية أو بعضها؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
أسباب دينية	33.3	18.8	28.2
أسباب اجتماعية (العادات والتقاليد)	6.2	17.7	10.3
المرأة غير قادرة	30.5	33.3	31.5
مسئولياتها المنزلية أهم	22.0	20.8	21.6
اخرى	2.8		1.8
لايعرف	5.1	8.3	6.2
رفض الاجابة		1.0	.4

4.3 آليات تعزيز الحقوق السياسية للنساء

4.3.1 عوائق يجب التعامل معها

بما أن أحد أهداف الدراسة هو المساعدة في خلق سياسات وآليات تساعد على تعزيز المشاركة السياسية للنساء ارتأينا أن نبدأ في هذا القسم بإيراد ما يعتقده الناس قد يعوق المشاركة السياسية للنساء. وبالتالي يجعل هذه العوائق المحتملة في مقدمة ما يجب التعامل معها. وقد حلت العادات والتقاليد، وعدم تقبل الأسرة لعمل المرأة أو اختلاطها بالرجال في العمل السياسي في مقدمة ما سيعيق المشاركة السياسية للنساء في اليمن حسب رأي أكثر من نصف الرجال و42% من النساء، يليه انتشار الأمية وضعف التعليم بالنسبة للنساء ومساهمة ذلك في عدم تقبل المجتمع لخروج المرأة، وذلك حسب أصوات 24.7% من المبحوثين.

وجاءت الأسباب الدينية والشرعية ثالثا بين قائمة ما قد يعيق المشاركة السياسية للنساء في اليمن بحصولها على أصوات 30% من الرجال و18.7% من النساء، وقد أورد المبحوثون هذه الأسباب في عبارات كثيرة مختلفة قبل أن يتم ترميزها والحصول على نتائج كمية، ومن الاسباب الدينية والشرعية حسب رايهم هو حرمة ولاية المرأة، والاختلاط بالرجال، وكشف الوجه، والخروج من المنزل دون إذن وغيرها من العبارات ذات الطابع الديني. وقد أفاد قرابة 20% من الرجال و28% من النساء بأنهم لا يعرفون ما الذي قد يعيق المشاركة السياسية للنساء.

الجدول 21: ما الذي يمكن أن يعيق المشاركة السياسية للنساء في اليمن؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
المجتمع/ الأسرة - عادات وتقاليد	53.3	42.0	47.6
الأمية/ ضعف التعليم	26.4	22.9	24.7
أسباب دينية وشرعية	30.4	18.7	24.6
لا يعرف	19.9	27.8	23.9
جهل النساء بحقوقهن	9.7	10.8	10.3
ضعف المرأة	10.3	6.3	8.3
جهل الرجال بحقوق النساء	7.7	8.3	8.0
مسئوليات النساء المنزلية	7.1	7.7	7.4
القانون	3.6	3.2	3.4
لا يوجد عوائق	4.1	2.4	3.3
الحكومة	1.2	.8	1.0
أخرى	1.0	.6	.8

- *الأجمالي في هذا الجدول ليس 100، لأنه طلب من كل مبحوث ذكر أكثر من عائق، والنسبة تمثل نسبة التكرارات (عدد المبحوثين الذين اختاروا العبارة من إجمالي كل المبحوثين)*

وعندما طلب من المبحوثين في نهاية الاستطلاع ذكر أهم ثلاث قضايا يعتقدون أنها تهم النساء جاءت المشاركة السياسية في موقع متأخر، ويشكل عدم اهتمام النساء بالمشاركة السياسية أو وجودها في موقع متأخر بين اهتماماتهن احد العوائق أمام مشاركتها السياسية، وبالنظر إلى الجدول 22 فإن الغالبية من الرجال والنساء وبنسبة 35.7% و43.2% على التوالي أجابوا بأنهم لا يعرفون ما هي أهم قضية تهم النساء. واختار البقية "الحق في العمل والحصول على وظيفة" كأهم قضية تهم النساء في اليمن حسب أصوات 25% من المبحوثين، ثم التعليم أصوات 24.6%، وحصلت قضية "تحديد سن أدنى للزواج" على اصوات 13% من الرجال و7.7% من النساء كأهم قضية تهم النساء.

الجدول 22: أهم ثلاث قضايا تهم النساء في اليمن حسب المبحوثين

الإجابة	رجال	نساء	الكل
التعليم	25.4	23.7	24.6
الحق في العمل والحصول على وظيفه	22.5	27.8	25.1
تحديد سن أدنى للزواج	13.0	7.7	10.4
الحرية/ المساواة بالرجل/ الإنصاف	9.5	9.5	9.5
الزواج	8.9	4.5	6.7
تحسن الوضع الاقتصادي (محاربة الفقر)	6.5	6.1	6.3
ضمان حق الترشيح في الانتخابات العامة	6.1	2.6	4.3
معاملتها باحترام وانسانية	3.9	3.4	3.6
حق النساء في تولي مناصب حكومية	4.5	2.4	3.5
المسئوليات المنزلية	4.5	2.0	3.3
ضمان الحق في التصويت في الانتخابات	2.2	3.9	3.1
ضمان حقوق النساء في الميراث	3.0	1.4	2.2
لا يعرف	35.7	43.2	39.4
أخرى	5.5	4.1	4.8

- *الأجمالي في هذا الجدول ليس 100، لأنه طلب من كل مبحوث ذكر ثلاث قضايا، والرقم أمام كل عبارة يمثل نسبة التكرارات (عدد المبحوثين الذين اختاروا العبارة من إجمالي كل المبحوثين).*

4.3.2 وسائل تعزيز الحقوق السياسية للنساء

المبحوثون الذين يؤيدون مشاركة النساء في العمل السياسي أو مشاركتها في بعض هذه الحقوق والبالغة نسبتهم 71.6% من المبحوثين حسب الجدول 15 صوتوا لعدد من الوسائل التي يرون أنها الأفضل لتعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء. وقد اختار التعليم 39.2% فيما بقي 36.2% لا يعرفون ما هي الوسيلة المناسبة لذلك. واختار 26.6% دعم ترشح النساء وتمويل حملاتهن الانتخابية، و23% أختارو أن يتم توعية الرجال والنساء بالحقوق السياسية للنساء كأفضل وسيلة لتعزيز هذه الحقوق. واختار البقية سن قوانين تحمي حقوق النساء السياسية وتخصيص عدد من المقاعد في البرلمان للنساء.

الجدول 23: برأيك، إيش أفضل ثلاث وسائل لتعزيز / دعم الحقوق السياسية للمرأة؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
الاهتمام بتعليم المرأة	43.1	35.5	39.2
دعم ترشح النساء / تمويل الحملات الانتخابيه	26.9	26.3	26.6
توعية الرجال والنساء بالحقوق السياسيه للنساء	26.1	20.1	23.0
سن قوانين تحمي حقوق المرأه السياسيه	7.1	2.9	5.0
تخصيص عدد من المقاعد في البرلمان للنساء	6.5	.8	3.6
أخرى	4.9	6.7	5.8
لا اعرف	33.8	38.5	36.2

4.3.3 المسئولون عن تعزيز ودعم الحقوق السياسية للنساء

أما الجهات التي يراها المبحوثين المؤيدين لمشاركة النساء في العمل السياسي بأنها قادرة على دعم وتعزيز حقوق النساء فحصلت الحكومة على أعلى نسبة خصوصا بين الرجال وبنسبة 31.7%، ولم تذكر غالبية النساء أي جهة أخرى فيما

اختار 35.8 % من الرجال المؤيدين للحقوق السياسية للمرأة منظمات المجتمع المدني كثاني جهة قادرة على دعم وتعزيز هذه الحقوق، تليها الأحزاب السياسية التي اختارها 23% من الرجال مقابل 7.5% من النساء، تليها المنظمات الدولية ثم وسائل الإعلام....

الجدول 24: ممكن تذكر لي بعض الجهات التي ممكن تساعد على دعم وتعزيز حقوق النساء السياسية في اليمن؟

الإجابة	رجال	نساء	الكل
الحكومة	38.1	25.7	31.7
منظمات المجتمع المدني	35.8	7.0	20.9
الأحزاب السياسية	23.0	7.5	15.0
المنظمات الدولية	19.9	5.9	12.7
وسائل الإعلام	19.9	5.6	12.5
مجلس النواب	10.5	8.6	9.5
وزارة التربية والتعليم	12.2	6.4	9.2
المجالس المحلية	2.0	7.8	5.0

- *الأجمالي في هذا الجدول ليس 100، لأنه طلب من كل مبحوث ذكر عدد من الجهات، والرقم أمام كل جهة يمثل نسبة التكرارات (عدد المبحوثين الذين اختاروا الجهة من إجمالي كل المبحوثين).*